

التقرير الإداري

عن السنة المالية المنتهية في 2006/ 12 /31

الكويت

مارس 2007

التأسيس

في يوم الاثنين الموافق 7 مارس 2005م تم عقد اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية لجمعية الشفافية الكويتية ، وذلك في مقر جمعية المحامين الكويتية، حيث بلغ عدد المؤسسين 111 عضوا من الرجال والنساء ولقد تم تزكية مجلس الإدارة الذي اجتمع بعد انتهاء أعمال الجمعية العمومية وتم توزيع المناصب بالتزكية على النحو التالي:

رئيس مجلس الإدارة	1	صلاح محمد الغزالي
نائب الرئيس	2	أحمد عبدالمحسن المليفي
أمين السر	3	علي عبدالعزيز النمش
أمين الصندوق	4	انتصار عبدالرحيم السويدي
عضو المجلس	5	صلاح الدين طعمة الشمري
عضو المجلس	6	عبدالله محمد رفيع معرفي
عضو المجلس	7	حسام صالح التنيب

ولقد تابع مجلس الإدارة الموضوع الأهم في أولوياته – وهو إشهار الجمعية – مع كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية ومجلس الوزراء، وفي 13 مارس 2006م صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 29 لسنة 2006 بإشهار جمعية الشفافية الكويتية ونشر في الجريدة الرسمية الكويت اليوم بالعدد رقم (761) صفحة 7 و 8 بتاريخ 26 مارس 2006م.

كما كانت الأولوية اللاحقة للإشهار هي توفير مقر لأعمال الجمعية، حيث نجح مجلس الإدارة في تجميع التبرعات اللازمة من مؤسسات وطنية، وقام بتوقيع عقد إيجار فيلا للمقر واستلامها اعتبارا من تاريخ 2006/4/1م ، أي بعد الإشهار بأربعة أيام.. ثم بدأ تأثيث المقر وتجهيزه بالمعدات اللازمة لبدء العمل، وتوفير العمالة المناسبة بالحد الأدنى لتشغيل أعمال الجمعية.

الأنشطة والمشاريع

في مرحلة التأسيس وقبل إشهار الجمعية، تم استغلال تلك الفترة لإعداد إستراتيجية للجمعية وخطة تشغيلية لفترة سنتين ونصف، كما تم البدء ببعض الأعمال التحضيرية لفترة الإشهار، حيث كانت أهم أعمال الجمعية بعد الإشهار هي ما يلي:

(1) هيئة مكافحة الفساد:

قامت الجمعية باعداد دراسة حول انشاء "هيئة مكافحة الفساد" يكون اختصاصها البحث عن أسباب الفساد وتعمل على معالجتها، وتفضح القائمين عليه، وتتابع معاقبتهم وتعالج نتائجها.. إن تشكيل مثل هذه الهيئة يأتي في سياق متطلبات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تنص في مادتها السادسة على إيجاد هيئة لمنع الفساد.

ولقد قامت الجمعية بتقديم هذه الدراسة الى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بتاريخ 28 فبراير 2006م، حيث كان سموه قد تبني الفكرة حين كان نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية.

(2) تعزيز الشفافية في سوق الكويت للأوراق المالية:

نظرا للسلبات الكثيرة التي تعتري عمل سوق الكويت للأوراق المالية – البورصة، وحيث أن البورصة تعتبر مرفقا هاما لاستقطاب أموال الشعب الكويتي للاستثمار بالقطاع الخاص، فقد تم تشكيل "لجنة" من عدد من الخبراء الكويتيين، قاموا بتقديم دراسة علمية تعبر عن رأي المجتمع المدني في شفافية البورصة، وقد عقد الاجتماع الأول بتاريخ 6 مايو 2006م فيما قدمت الدراسة إلى مجلس الإدارة بتاريخ 17 يونيو 2006

وقد شارك في اللجنة كل من:

- | | | | |
|--------|---|------------------------|-----|
| رئيساً | ممثلاً عن جمعية الشفافية الكويتية | حمزة عباس حسين | (1) |
| مقرراً | ممثلاً عن جمعية الشفافية الكويتية | غدير أحمد العمران | (2) |
| عضوا | ممثلاً عن جمعية الشفافية الكويتية | علي عبدالعزيز النمش | (3) |
| عضوا | ممثلاً عن جمعية الشفافية الكويتية | صلاح عبدالعزيز الحميضي | (4) |
| عضوا | ممثلاً عن الجمعية الاقتصادية الكويتية | عدنان أحمد الدرويش | (5) |
| عضوا | ممثلاً عن جمعية المحامين الكويتية | طارق السبيعي | (6) |
| عضوا | ممثلاً عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية | د. نادر حمد الجيران | (7) |

ثم تم نشر الدراسة بوسائل الإعلام من خلال تنظيم مؤتمر صحفي، بالإضافة إلى تسليم الدراسة إلى كل من رئيس مجلس الأمة ووزير التجارة.

(3) برنامج تدريبي "المراقب الانتخابي" :

قبيل انتخابات مجلس الأمة التي عقدت في 29/6/2006م نظمت الجمعية برنامج تدريبي يوفر الالمام الكافي وفقا للدستور الكويتي وقانون الانتخابات حول الدور المطلوب تأديته من وكيل المرشح و مندوبيه وكذلك المراقب الانتخابي في مزار اللجان الانتخابية المخصصة للاقتراع يوم الانتخابات، قدم البرنامج الخبير الدستوري الدكتور محمد المقاطع، وذلك لمدة يوم واحد، على مسرح جمعية المحامين الكويتية ومنح المتدرب شهادة "مراقب انتخابات" حيث شارك فيها ما يزيد على 50 متطوع.

(4) تعزيز الشفافية في المناقصات الحكومية:

لما كانت كل مشتريات الدولة المدنية تمر من خلال "لجنة المناقصات المركزية" وحيث أن العقود التي تجيزها تلك اللجنة تقدر بمئات الملايين من الدنانير، فقد كان من المهم التأكد من خلو طبيعة أعمال اللجنة من المثالب، وتلبية طبيعة عمل اللجنة للدور المرتقب منها، فضلا عن استجابة قانون اللجنة مع المستجدات الحديثة والأعمال المتعددة التي تحتاجها البلاد، مع مدى التزام اللجنة بالشفافية التامة في أدائها لأعمالها، لذا تم تشكيل لجنة في أكتوبر 2006 لدراسة الموضوع على أن تنهي أعمالها خلال ثلاث شهور.

وقد شارك باللجنة كل من:

- | | |
|-------------|-----------------------------|
| رئيس اللجنة | 1) د. نبهان النبهان |
| مقرر اللجنة | 2) سلطان ماجد العتيبي |
| عضوا | 3) عبدالاله محمد رفيع معرفي |
| عضوا | 4) فيصل الدغيشم |
| عضوا | 5) عبدالحميد علي عبدالمنعم |
| عضوا | 6) صقر المناعي |
| عضوا | 7) أحمد حسين المطيري |

(5) موقع الشفافية على الانترنت www.shafafeyah.org

قامت الجمعية بإنشاء موقع للشفافية على شبكة الانترنت، يحتوي على تعريف عام بالجمعية وشرح لأهدافها، وأخبار الجمعية التي يتم نشرها أولاً بأول، بالإضافة إلى كثير من الأخبار التي تتعلق بمواضيع الشفافية ومحاربة الفساد محلياً ودولياً، إذ يعتبر الموقع حالياً من المراجع المهمة بالكويت والمنطقة فيما يتعلق بثقافة وأخبار الشفافية ومحاربة الفساد.

(6) إدارة (الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد) :

تؤمن الجمعية بأن مناهضة الفساد لا تتم بشكل منفرد ولا بصورة عشوائية، وأن أفضل طريق لإصلاح البلاد هو من خلال وضع إستراتيجية وطنية لمناهضة الفساد يتم فيها توزيع الأدوار على كل الأطراف، وفق جدول زمني، وصولاً إلى هدف محدد وواضح ومقاس.. وقد بدأت الجمعية التحضير للموضوع وعرضه على أكثر من طرف مسئول بالدولة ومع أعلى المستويات، على أمل إقراره قريباً.

(7) مصادقة دولة الكويت على (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد):

شاركت الحكومة الكويتية بالتوقيع على تلك الاتفاقية في العام 2003م، وكانت هناك ضرورة لمصادقة مجلس الأمة على تلك الاتفاقية، وقد تم حث نواب مجلس الأمة على الإسراع بالتوقيع على تلك الاتفاقية، كما تم مخاطبة كافة أعضاء مجلس الأمة بضرورة وضع المصادقة على الاتفاقية ضمن أولويات المجلس، حيث قامت الجمعية بمخاطبة أعضاء مجلس الأمة جميعاً للإسراع بالمصادقة على الاتفاقية، وبالفعل تمت المصادقة على الاتفاقية في نوفمبر 2006م.

(8) التحالف المدني للإصلاح والشفافية (شمعة):

هو تحالف يضم أحد عشر جمعية نفع عام، وهي جمعيات: الشفافية، المحامين، المحاسبين والمراجعين، المهندسين، الصحفيين، الخريجين، الطبية، معاً للتنمية الأسرية، الدفاع عن المال العام، الاقتصاديين، المعلمين. بالإضافة إلى الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت الذي يضم 16 نقابة ومثل الجمعية في التحالف كل من صلاح الغزالي وفيسل اليحيى.

وفي تاريخ 2005/12/10م عقد الاجتماع الأول، وتم مناقشة نظام (شمعة) في أكثر من اجتماع، وفي الاجتماع الرابع الذي عقد بتاريخ 2006/2/8م تم تشكيل الهيئة الادارية بالتركية من كل من:

1) صلاح محمد الغزالي	جمعية الشفافية الكويتية	رئيسا
2) الحميدي بدر السبيعي	جمعية المحامين الكويتية	أمينا عاما
3) سحر عبدالله الحملي	جمعية معا للتنمية الأسرية	أمينا ماليا

وقد شكل تحالف (شمعة) لجننتين هامتين قامتتا بما يلي:

1/8 لجنة شفافية الانتخابات:

تم تشكيلها في شهر مايو 2006م لمراقبة انتخابات مجلس الأمة التي أقيمت في شهر يونيو 2006م، وقد تصدت اللجنة للظواهر السلبية التي تعترى أعمال الانتخابات مثل الانتخابات الفرعية وظاهرة شراء الأصوات، كما قامت اللجنة بنشر مراقبيها في مختلف الدوائر الانتخابية، ونظمت العديد من المؤتمرات الصحفية بشكل أسبوعي لإحاطة الإعلام بتقاريرها الدورية.

وضمت اللجنة كل من:

- 1- أنور الرشيد رئيس اللجنة العليا
- 2- د. محمد المقاطع المنسق الفني والخبير الدستوري
- 3- صلاح الحميضي
- 4- فيصل صالح اليحيى
- 5- علياء خالد العيسى
- 6- عماد جاسم بوراشد
- 7- نعيمة المرزوق

بالإضافة إلى العديد من المتطوعين كمراقبين في الدوائر الانتخابية.

2/8 لجنة شفافية الخدمات:

الهدف من اللجنة هو تسليط الضوء على سوء الخدمة العامة في القطاع الحكومي ودراسة أسباب الفساد ونتائجه وتقديم الحلول قدر الإمكان للتقليل من الفساد الإداري المستشري، وقد قامت اللجنة بما يلي:

1/2/8 بلدية الكويت:

تعتبر أعمال بلدية الكويت مهمة في تنظيم الدولة بشكل عام وفي خدمة المواطنين والمقيمين بشكل خاص، بحكم اختصاصاتها الواردة بالقانون، وبسبب اللغظ الكبير حول الفساد بالبلدية، تم تنظيم حلقة نقاشية مغلقة بعنوان (بلدية الكويت.. المشكلة والحل) بالتعاون مع اللجنة الخماسية لمحاربة الفساد بالمجلس البلدي، بحضور وزير الدولة لشئون البلدية ورئيس المجلس البلدي وعدد من نواب مجلس الأمة والمختصين بالقطاع الخاص وأعضاء المجلس البلدي، وتم الاتفاق على أن تقديم تقرير حول المشكلة والحل.

2/2/8 جهاز خدمة المواطنين وتقييم أداء الجهات الحكومية:

يقوم الجهاز بإعداد تقارير سنوية عن أعماله يرفعها إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، وقد نشرت الصحافة المحلية تقرير الجهاز حول انجازاته لعام 2006م، ولما كانت أعمال الجهاز تتعلق بالجانب الإداري لأعمال الحكومة، قامت (شمعة) بالتعليق على هذا التقرير ورصدت السلبيات وقدمت مقترحاتها العملية لتدارك تلك السلبيات، كما قامت (شمعة) برفع نسخة من هذا التقرير إلى سمو رئيس مجلس الوزراء والى رئيس ونائب رئيس الجهاز، كما تم تقديم نسخة من التقرير لأعضاء السلطة التشريعية، فضلا عن نشر التقرير بوسائل الإعلام المحلية.

(9) تمكين المرأة:

برعاية كريمة من وزير شئون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر، قامت الجمعية بتأسيس المشروع بالتعاون مع جمعيات المحامين والمهندسين والمحاسبين، فإلى وقت قريب جدا - 2005م - كانت المرأة الكويتية محرومة من حقوقها السياسية، لذا جاء المشروع ليقوم بتنظيم العديد من الأنشطة والفعاليات الثقافية بأسلوب احترافي لتمكين المرأة في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية، ويمثل الجمعية في اللجنة كل من:

- د.سلوى الجسار.
- دلال البدر.
- إيمان الشهران.
- فاطمة المفرح.
- اعتدال العيار.

10 ملتقى شباب الكويت:

تولي الجمعية للشباب أهمية خاصة في أعمالها، سواء من خلال إشراكهم في مختلف لجانها وأنشطتها، أو من خلال تشكيل هذا الملتقى ليجمع جهودهم ويوحد طاقاتهم لدعم الشفافية ومناهضة الفساد، فقام الملتقى بجهد مناسب خلال فترة الانتخابات البرلمانية حيث أصدر كتيباً بالموضوع وقام بتوزيعه في المقرات الانتخابية، ويستعد الآن لتنفيذ خطة شبابية لنشر الشفافية وبت مفاهيم مناهضة الفساد بين شرائح الشباب عموماً.

11 رؤية الكويت للإصلاح:

تم اعداد الرؤية التي اشتملت على (13) مشروع محدد تحتاجه الكويت لتحقيق الإصلاح المنشود على كافة المستويات، وقد أقيم حفل خاص للتوقيع على الرؤية بفندق شيراتون الكويت في يونيو 2006م، حضر حفل التوقيع على الرؤية عدد كبير من أعضاء مجلس الأمة ورؤساء الجماعات السياسية ورؤساء جمعيات نفع عام وشخصيات أخرى من الرجال والنساء.

12 العلاقات الدولية:

لما كانت فكرة الشفافية قد انطلقت في مدينة برلين بجمهورية ألمانيا الاتحادية منذ العام 1993م، فقد حرصت الجمعية على تكوين علاقات متميزة مع منظمة الشفافية الدولية ومختلف منظمات الشفافية المدنية في دول العالم عامة وفي إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص، لذلك تحرص الجمعية على التواصل بشكل أسبوعي تقريباً مع تلك المنظمات، كما تشارك في العديد من المؤتمرات للتنسيق في مناهضة الفساد، فضلاً عن قيام الجمعية بمبادرة جديدة وبحضور منظمة الشفافية الدولية بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بين جمعية الشفافية الكويتية ومنظمات أهلية مماثلة في عدد من دول العالم، وقد بلغت خمس اتفاقيات حتى الآن، وسيتم توقيع المزيد منها مستقبلاً، تهدف تلك الاتفاقيات إلى مزيد من تبادل الخبرات والتعاون بين أطرافها بما يدعم من خبرات وتجارب تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد.